

فرعون: إعادة تفعيل السياحة ينعكس على حركة الاستثمارات



فرعون متحدًا خلال المؤتمر

رأى وزير السياحة ميشال فرعون أنّ «ما تمكنت الحكومة الحالية من إنجازه، على صعيد تنفيذ خطة أمنية في الشمال، وبيت المرحلة الأولى من التعيينات، سيكون الخطوة الأولى التي سنتبناها خطوات كثيرة، على الرغم من عمر الحكومة القصير، ومن شأنها أن تعيد ما وخلال مشاركته في مؤتمر لأندية الروتاري في لبنان في فندق فينيسيا، اعتبر فرعون «أنّ الحركة الاقتصادية والسياحية كانت مرتبطة مباشرة، ليس فقط بالأجواء السياسية إنما بصورة الحكومة وصفحتها التشغيلية، كما أنّ بعض الحكومات التي نتج عنها خلل سياسي كانت نتيجتها التراجع في النمو و فقدان الثقة قبل التمكن من ظاهرة التدهور الأمني و ظاهرة الإرهاب».

وأضاف: أنّ إنجاز هذه الحكومة بعد ثلاث سنوات من التدهور السياسي والأمني، يعوض بعض الثقة المفقودة ويمنح بصيصاً من النور والأمل بتثبيت الوضع السياسي والأمني وتفعيل القدرات الداخلية والخارجية في مواجهة

الإرهاب بفضل القرار الداخلي والخارجي الجامع، والذي تجلّى جزء منه في باريس وقبله في نيويورك لحماية لبنان واستقراره واقتصاده. وهذا ما قد نعتبره العنصر الأول لإعادة إطلاق الاقتصاد وتفعيل المؤسسات الدستورية والسياحية، أي وقف التدهور، تثبيت الاستقرار ومواجهة الإرهاب وعودة الأمل بالثقة.

ولفت إلى أنّ تركيبة هذه الحكومة والعودة إلى سياسة لبنان التقليدية ومنع أي اصطدام أو سوء تفاهم مع دول الخليج أو دول الغرب وتثبيت لبنان، سيزيل كلمات السر التي صدرت قبل القرارات الرسمية، بمنع زيارة لبنان والتي سبقت حتى التدهور الأمني».

وقال: «نأمل أن يفتح انطلاق هذه الحكومة ومؤسساتنا الدستورية والتعاون الأمني الأفضل ووقف الفيتو لعودة السياح، الباب على إعادة جزء من الحركة السياحية، وهذا ما قد نعتبره العنصر الثاني في إعادة تفعيل السياحة التي وصلت إلى وضع مزالم مع انعكاس مباشر على حركة الاستثمارات.

البناء

شرح توجهات مصرف لبنان في سنة مليئة بالصعوبات والاستحقاقات

سلامة: الليرة مستقرة لأمد طوييلة والودائع تفوق الـ140 مليار دولار

لا سيما أننا اتخذنا إجراءات عدة واصدرنا تعاميم كفيلة للتأكد بأن الأموال الموجودة في القطاع المصرفي اللبناني في أموال شرعية ولا تخالف القوانين اللبنانية، أولاً، ولا تتحدى القوانين الدولية في ما بعد. وهذا امر أساسي كوننا نعيش في منطقة تتعرض لعقوبات مالية بسبب الأحداث السياسية والأمنية، ولبنان حريص على أن يبقى منخرطاً في العملة المصرفية، وعلى احترام المبادئ والقواعد الموضوعية من قبل الدول التي نعمل معها أو نتعامل بعملائنا.

وأكد سلامة أنّ التطلع الآخر الذي ادخلناه الى مصرف لبنان هو كيفية لعب دور في تحفيز النمو في لبنان، وبالفعل ان نمو العام 2013 كان 2.5% وحيات 1.5% من هذه النسبة كان نتيجة زمة التحفيز التسلسلية التي قام بها مصرف لبنان عندما وضع في تصرف القطاع المصرفي مليارات 400 مليون دولار بفائدة 1% ليتمكن القطاع من اقرارها لقطاع الاسكان والمشاريع الجديدة والبنية وغيرها.

كزرتنا هذه التجربة التي كانت ناجحة ووضعتنا هذا العام في تصرف القطاع المصرفي نحو 800 مليون دولار تستفيد منها القطاعات نفسها من اجل المحافظة على نسب نمو ايجابية في الاقتصاد اللبناني، واطلقنا مبادرة أخرى قضت بالسماح للمصارف بالمساهمة في ما يساوي 3% من اموالهم الخاصة في مشاريع شركات ناشئة Startups لاننا نعتبر ان الطاقة البشرية في لبنان لها القدرة على أن تنجح في قطاع اقتصاد المعرفة، وتحسين القدرات التنافسية للقطاعات التقليدية.

وقت الى آخر في سوق السندات هو فقط لخلق التوازنات، وان احداث اي خلل فيها سيضر الاقتصاد، وتقوم الدولة بالعمل على اصدار يوروبونذ ننوع النجاح له بفوائد اسبق.

القطاع المصرفي اللبناني ايضا يتمتع برأسمال مهم ويحترم معايير Basel III المالية والاستقرار الاجتماعي والثقة بالقطاع المصرفي اللبناني.

وللغاية كانت سياسة مصرف لبنان تجميع احتياطي مرتفع من العملات الأجنبية، والمبادرة الى وضع هندسات مالية تسمح بالسيطرة على السيولة لا سيما بالليرة اللبنانية والتدخل بشكل منتظم ان في سوق القطع لتأمين السيولة بالعملات الأجنبية او في سوق الليرة اللبنانية لكي لا تشكل السيولة المتوافرة في الأسواق عبئاً او حافزاً للتضخم ونحن مستعمرون بهذه السياسة.

اضاف: الليرة اللبنانية مستقرة لأمد طوييلة ولدينا القدرات، لبنان مهد من مؤسسات التقييم التي وضعتها برتبة B مع تطلعات سلبية بسبب الأوضاع السياسية والأمنية والعجز المرتفع في ميزانية الدولة انما في المقابل هناك قطاع نقدي يتمتع بسيولة مرتفعة، ومجموع الودائع يفوق الـ140 مليار دولار كما يتمتع بقدرات مهمة للتسليف. القطاع المصرفي مع احترام كامل تعاميمنا قادر على تسليف 17 مليار دولار وهذا القطاع خاضع ايضا لمعايير Basel III مما يجعله موضع ثقة ويجذب التدفقات الرأسمالية مما يريح الأسواق.

وطويل الأمد لان استقرار الليرة يعني فوائد مقبولة في الأسواق المالية اللبنانية والاستقرار الاجتماعي والثقة بالقطاع المصرفي اللبناني.

وللغاية كانت سياسة مصرف لبنان تجميع احتياطي مرتفع من العملات الأجنبية، والمبادرة الى وضع هندسات مالية تسمح بالسيطرة على السيولة لا سيما بالليرة اللبنانية والتدخل بشكل منتظم ان في سوق القطع لتأمين السيولة بالعملات الأجنبية او في سوق الليرة اللبنانية لكي لا تشكل السيولة المتوافرة في الأسواق عبئاً او حافزاً للتضخم ونحن مستعمرون بهذه السياسة.

اضاف: الليرة اللبنانية مستقرة لأمد طوييلة ولدينا القدرات، لبنان مهد من مؤسسات التقييم التي وضعتها برتبة B مع تطلعات سلبية بسبب الأوضاع السياسية والأمنية والعجز المرتفع في ميزانية الدولة انما في المقابل هناك قطاع نقدي يتمتع بسيولة مرتفعة، ومجموع الودائع يفوق الـ140 مليار دولار كما يتمتع بقدرات مهمة للتسليف. القطاع المصرفي مع احترام كامل تعاميمنا قادر على تسليف 17 مليار دولار وهذا القطاع خاضع ايضا لمعايير Basel III مما يجعله موضع ثقة ويجذب التدفقات الرأسمالية مما يريح الأسواق.

كلام سلامة جاء خلال ندوة مالية عقدت ضمن حلقات حوار في المؤتمر الدولي الذي افتتحته «اندية الرتاري» في فندق «فينيسيا» في بيروت، ويستمر حتى الأحد والمقيل.

والتي سلامة في المناسبة كلمة شرح فيها توجهات مصرف لبنان في سنة متشددة صعوبات لناحية امكانات التحرك والمبادرة على الصعيد العام في لبنان بسبب استحقاقات دستورية عدة تصادف كلها هذه السنة وتجعل الحكومات تعمل على اساس مقصر بالنسبة للوقت المتوفر. الهم الاول لمصرف لبنان هو ترسيخ الثقة، هذه الثقة التي سمحت للمضاع النقدية والاقتصاد اللبناني ان يتمتع بالمناعة والقدرة ويكون قادراً ان يميز التحديات الكبيرة التي عاشها لبنان خصوصاً منذ العام 2005 حتى اليوم ان اول تطلع لنا هو كيفية المحافظة على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه الدولار الأميركي، هذا هدف استراتيجي

وضعنا هذا العام في تصرف القطاع المصرفي نحو 800 مليون دولار تستفيد منها قطاعات عدة من اجل المحافظة على نسب نمو ايجابية

مصرف لبنان مؤسسة دائمة التطور، ونحن اليوم بدخلنا في مبادرة جديدة ضمن المؤسسة تهدف الى تحديثها اداريا ومن حيث الانظمة وتبادل المعلومات».

الاتحاد المصرفي الفرنكوفوني عقد مؤتمره في بروكسل طريقه: التعليم وتعميم الخدمات المالية عناصر أساسية للتطوير والتنمية

عن الإجراءات الواجب اتخاذها دعماً لحركة التنظيم الاقتصادي، وإصلاح النظام المالي في مرحلة ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي من شأنها أن تقود إلى تطوير الإنسان وتأمين رفاهية الشعوب.»

وتابع: شرف لنا نحن كصرفيين، لا بل هو من صميم أهدافنا، أنّ نأخذ التدابير اللازمة لجمع قطاعاتنا المصرفية والمالية قادرة على تعميم الخدمات ونشرها على كل الفئات والشرائح في المجتمع لمكينها من مواجهة الصدمات الاقتصادية، وبهذا تكافح البطالة والفقر التي تشكل مصدراً للجريمة التي تستشري في المجتمعات، ونساهم في تأمين الرفاهية وتطوير الإنسان في بلداننا.

وتواجه تحديات قاتلة، إلا أنها تبقى مزودة بأمال كبرى.

وقال: في هذه البلدان، لا بد أن تتم مكافحة الفقر بالتعليم وتعميم اتحاد المصارف العربية، جمعيتي المصارف الفرنسية والبلجيكية، المؤسسة العالمية للفرنكوفونية، البنك الدولي، المفوضية الأوروبية.

ولفت رئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية جوزيف طريه إلى «أنّ عصرنا هو عصر الديمقراطية والانفتاح وسرعة الوصول الى المعلومات، وعولمة الأنظمة المالية والمصرفية وتالياً عولمة المخاطر والنجاحات، حيث أن المستهلكين والمستثمرين على السواء مدمجون إلى اتخاذ قرارات مالية غالباً ما تكون معقدة، في إدارة شؤونهم الحاضرة والمستقبلية.

ومن شأن تعميم الخدمات المالية أن يساعد في صنع مستهلكين أكثر مسؤولية ووعياً والتزاماً مالياً، يمكنهم ان يقوموا بعجلة التغيير في الاقتصاد، وتنشيط الابتكار ودفع ديناميكية الأسواق».

القصار جدد رفض الهيئات إقرار السلسلة

اعتبر رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار أنّ «التعيينات التي أقرها مجلس الوزراء، فمناح أساسي في سبيل معالجة أزمة الشغور الموجودة في إدارات الدولة، لذلك ينبغي على حكومة المصلحة الوطنية أن تستكمل هذه الخطوات بمزيد من التعيينات، خصوصاً في ظل النقص الذي تعاني منه المؤسسات اللبنانية، أكان على صعيد المدراء العمامين، أو على الصعيد الديبلوماسي والسلك العسكري».

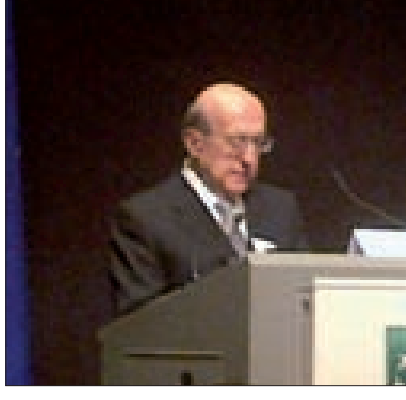
وطالب القصار في تصريح أمس، ب«ضرورة إنجاز موازنة العام 2014 لكي تسلك مسارها إلى المجلس النيابي، خصوصاً أنّ البلاد في أمس الحاجة إلى موازنة متكاملة يتم الإنفاق على أساسها، بعيداً عن الصرف المعتمد في الوقت الراهن على أساس القاعدة الإئتمني عشرية منذ العام 2005 حيث لم يتمّ إقرار أي موازنة منذ ذلك الوقت».

وإذ أكد على «أهمية القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء، وعودة العمل التشريعي إلى المجلس النيابي، بعد أكثر من عشرة أشهر على انقطاع الجلسات النيابية»، جرح القصار رفض الهيئات الاقتصادية مشروع سلسلة الرتب والرواتب، داعياً المجلس النيابي إلى «عدم اتخاذ أي قرار من شأنه تسييد خزينة الدولة المزيد من الأعباء المالية، أو تحميل المواطن اللبناني أي ضرائب جديدة من شأنها أن ترفع أسعار المواد الاستهلاكية من جهة، وتراجع القدرة الشرائية من جهة أخرى».

كما تودّ القصار التجديد لنواب حاكم مصرف لبنان الثلاثة والتعديل للنائب الرابع، لافتاً إلى أنّ «هذا الخيار الذي يأتي بالتزامن مع مرور تحسين عاماً على تأسيس مصرف لبنان، وفي ظل ظروف حساسة يمرّ بها الاقتصاد اللبناني، أي صائب جداً، نظراً إلى الكفاءة والخبرة العالية التي يتمتعون بها، وأيضاً إلى الدور الإيجابي الذي لعبوه منذ تعيينهم في منصب نواب الحاكم ولغاية اليوم».

قصار جدد رفض الهيئات إقرار السلسلة

ورأى القصار أنّ «هذا القرار له مفاعيل إيجابية جداً، إذ أنه يمنع حصول أي فراغ في هذه المراكز الحساسة من جهة، ويساهم من جهة ثانية في تثبيت ركائز ودعائم الاستقرار المالي الناجم عن السياسات الحكيمة لمصرف لبنان، الذي جنب بفعل تشريعاته وقراراته وإجراءاته الحازمة الاقتصاد اللبناني أي اهتزازات من جراء الأزمة المالية العالمية التي لا تزال تعصف بأهمّ الاقتصادات في العالم منذ العام 2008».



طريه خلال افتتاح المؤتمر المصرفي الفرنكوفوني

متفرقات



لجنة المال خلال اجتماعها في ساحة النجمة

● اقترت لجنة المال والموازنة النيابية في جلستها أمس، المرسوم رقم 7521 المتعلق بإعفاء القابلات القانونيات المعاملات في المستشفيات من ضريبة الدخل.

ولفت رئيس اللجنة النائب إبراهيم كنعان إلى «أنّ هذا المرسوم يتساوى مع المادة 47 في قانون ضريبة الدخل المتعلقة بالممرضين والممرضات والخدم في المستشفيات، وهذا أمر ضروري لأنّ هذه المادة من هذا القانون كانت مستغنية القابلات».

كما اقترت اللجنة مشروع القانون المتعلق بتأهيل الطريق الرابط بين حدث الجبة وقرقاش.

● اقترت لجنة الأشغال مشروع القانون المتعلق بإبرام اتفاقية مع البنك الإسلامي للتنمية بشأن تمويل مشروع توسعة وتأهيل الطريق الرابط بين حدث الجبة وقرقاش، وأرجأت موضوع طابع السير للبرداء لمدة أسبوع من أجل أخذ رأي وزارة المالية.

وقد توّد رئيس اللجنة النائب محمد قباني بالجدد الكبير الذي يبلّته لجنة الأشغال العامة خلال 11 سنة، والذي أثمر استكمال إقرار البنود الأساسية في قانون السير في ما يتعلق باللوحات، أي أنّ المجلس النيابي وافق بشبه إجماع على توحيد اللوحات المتشابهة للسيارات، بما في ذلك إلغاء اللون الأزرق عن سيارات النواب.

● عقدت النقابات المالية المتضمنة إلى UNI Finance في كل من المغرب والجزائر وتونس ولبنان والأردن وفرنسا وإيطاليا، مؤتمراً إقليمياً حضره كل من مارسيو مونزان وإدغارو أيونديا من UNI Finance.

ويهدف المؤتمر إلى وضع خطة عمل مشتركة للدفاع عن حقوق الموظفين في القطاع المصرفي في الدول الواقعة على جانبي البحر الأبيض المتوسط.

وقد استضاف اتحاد نقابات موظفي المصارف في لبنان الوفود المشاركة، وجررت مناقشة الأوضاع المالية في الدول التي شارك ممثلون عن منظماتها، وخصوصاً الأوضاع موظفي المصارف في هذه

«كارادينيز» أولمت للإعلاميين على متن «فاطمة غول»

لمناسبة مرور عام على بدء أعمالها ضمن خطة إصلاح قطاع الكهرباء في لبنان وتغذية الشبكة اللبنانية بالتيار الكهربائي بقدرة 270 ميغاواط، أقامت شركة «كارادينيز» العاملة في مجال الطاقة العالمية ومالكة باخرة «فاطمة غول سلطان» الراسية أمام معمل الذوق وياخرة «أورهان بيه» الراسية أمام معمل الجية، مادية غداء على متن «فاطمة غول» للإعلاميين اللبنانيين من مختلف وسائل الإعلام، في حضور مسؤولين في شركة «كار باورشيب» التابعة لمجموعة «كارادينيز» في لبنان والخارج، تقدمهم المدير العام للشركة أورهان كارادينيز وممثل «كار باورشيب» رالف فيصل.

«كارادينيز» أولمت للإعلاميين على متن «فاطمة غول»

ولفت كارادينيز إلى «أنّ الشركة أنجزت الهدف الذي جاء من أجله إلى لبنان في وقت قياسي وباكثر الطرق فعالية، وقد اعتمدنا المعايير المهنية العالية خلال الأشهر الإثني عشرة التي عملنا خلالها في لبنان، وأبدينا كل مجهودنا لإبتكار الحلول إلى جانب شركائنا، ونحن نطمح لأن تكون نموذجاً ناجحاً للاستثمار العالمي ولتعزير الصداقة بين بلدينا».

من جهته، أشار فيصل إلى أنّ «بوأخر كارادينيز أثبتت أنّها الوسيلة الأنجع لدعم خطة إصلاح الكهرباء في لبنان»، مشيراً إلى أنّ «بوأخر الطاقة أمّنت مصدراً يعول عليه في تأمين الطاقة لتلبية الطلب المتنامي على الكهرباء».

وقال: نحن فخورون بسير أعمالنا في لبنان ببساطة، فضلاً عن تعاوننا الكبير مع وزارة الطاقة ومؤسسة كهرباء لبنان.



قزي خلال ترؤسه اجتماع اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال

يشارك في افتتاح «أسبوع لبنان في جدّة» غداً حكيم: لتحسين أرقام التبادل والتشجيع على الاستثمار في لبنان

يشارك وزير الاقتصاد والتجارة الآن حكيم، إلى جانب وزير الاقتصاد السعودي يوم غد الأحد، في حفل افتتاح «أسبوع لبنان في جدّة» الذي تنظمه غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان بالتعاون مع غرفة تجارة جدّة.

ولفت حكيم قبل مغادرته بيروت أمس إلى أنّ هذا النشاط «مهم للبنان كونه يجري في بلد عربي مميز، تربطنا به الكثير من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو يهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية التاريخية بين لبنان والمملكة العربية السعودية وتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين على من الاستقرار في الاعتماد على السوق السعودية لتسويق منتجاتهم، إضافة إلى تشجيع السعوديين على العودة إلى لبنان وكسر العوائق التي تمنعهم من الاستثمار فيه».

وأكد «أهمية مشاركة التجار والصناعيين اللبنانيين في هذا الأسبوع، لما له من انعكاسات إيجابية على تفعيل العلاقات الأخوية بين لبنان والمملكة العربية السعودية».

وتضمن الأسبوع اللبناني الذي يمتدّ من يوم غد الأحد حتى الثلاثاء المقبل، معرضاً للمنتجات والخدمات اللبنانية على مساحة 4 آلاف 2م في مركز جدة للمنتديات والفعاليات، وملقى اقتصادياً لبنانياً - سعودياً، إضافة إلى جلسات بين القطاعات الاقتصادية ولقاءات عمل ثنائية بين رجال الأعمال اللبنانيين ونظرائهم السعوديين.

ويضمّ الوفد الاقتصادي اللبناني إلى جدّة أكثر من

شقيير

وقد أشار رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقيير قبل مغادرته للمشاركة في الافتتاح مع وفد اقتصادي، إلى «أنّ الوفد الاقتصادي الكبير يؤكد الأهمية التي يوليها القطاع الخاص اللبناني للمملكة العربية السعودية التي تعدّ أكبر سوق للمنتجات والخدمات اللبنانية»، مشيراً إلى أنّ «هذا النشاط الاقتصادي الكبير يهدف إلى تعزيز مختلف المستويات، والانطلاق بها إلى مستوى متقدم جديد في إطار من التعاون الوثيق بين القطاع الخاص في البلدين»، وقال: «نحن اليوم أمام فرصة جديدة، لتفعيل التعاون بين رجال الأعمال في البلدين، باتجاه زيادة التبادل التجاري واستكشاف الفرص وإقامة شراكات عمل في مختلف القطاعات، ونحن نسعى وبالتعاون مع اتحاد الغرف السعودية إلى إقامة أسبوع المملكة العربية السعودية في لبنان، ونأمل أن تؤدي الزيارة التي سيقوم بها رئيس الحكومة تمام سلام إلى الخليج إلى تنقيّة الأجواء بين لبنان وهذه الدول وعودة الأشقاء الخليجيين إلى ربوع لبنان، كذلك نأمل أن يساعد الاستقرار الذي بدأ يترسخ في البلاد وتحسن الوضع الأمني وعودة الحياة برزح إلى المؤسسات الدستورية، في تحقيق هذا الهدف».

مواعيد

● يستقيل وزير الصناعة حسين الحاج حسن عند الحادية عشرة من قبل ظهر الإثنين المقبل في الوزارة، الممثل الفقيه لبرنامج الأمم المتحدة ومنسق المساعدات الإنسانية روس ماونتن، ثم يجتمع عند الحادية عشرة والنصف، مع لجنة أصحاب المصانع المتضررة من عدوان تموز 2006.

بعد الظهر، اجتماع العام اجتماعاً استثنائياً في الحادية عشرة من صباح اليوم، برئاسة غسان عمن في مقر الاتحاد - كورنيش النهر، وعلى جدول أعماله ردّ قانون الإيجارات الذي يؤذي إلى تشريد آلاف العائلات من المستأجرين قبل قوات الأوان ونهاية العهد بحسب بيان صادر عن الاتحاد.

● برعاية وزير السياحة ميشال فرعون، يعقد المجلس البلدي لمدينة جونية بالاشتراك مع جمعية «Phellipolis»، مؤتمراً صحافياً لإطلاق برنامج مهرجانات جونية الدولية لصيف 2014، وذلك عند الحادية عشرة من قبل ظهر الثلاثاء الواقع في 15 الجاري في النادي اللبناني للسباحة والسباحة ATCL.

● تعقد الجمعية التعاونية لصيادي الأسماك والسياحة والتراث في البترون، جمعية عومية في قاعة كنيسة مار اسطبان في البترون، للاطلاع على تقرير لجنة المراقبة والميزانية العامة وتجربة ذمة مجلس الإدارة.